



تقرير مجلس الإدارة للعام ٢٠١٦م

المحتويات

- ٣ .١ لمحة عن الوضع الاقتصادي
- ٥ .٢ النتائج المالية
- ٦ .٣ أبرز التطورات على صعيد الأعمال
- ٧ .٤ مكافآت أعضاء مجلس الإدارة وأعلى ستة مدراء تنفيذيين
- ٨ .٥ مجلس الإدارة ولجان المجلس
- ١١ .٦ المصالح التعاقدية والأوراق المالية وامتيازات الحقوق التي يملكها أعضاء مجلس الإدارة في أسهم الشركة أو أدوات الدين الصادرة عنها
- ١٢ .٧ التعاملات التجارية أو العقود التي تضم الشخص المرخص له طرفاً فيها ويمتلك أي من أعضاء المجلس أو الرئيس التنفيذي أو المدير المالي، أو أي شخص ذي علاقة، مصلحة فيها
- ١٢ .٨ القروض البنكية
- ١٢ .٩ التعاملات مع الأطراف ذات العلاقة وأرصدها
- ١٢ .١٠ الشركات التابعة
- ١٣ .١١ نتيجة المراجعة السنوية لفعالية إجراءات الرقابة الداخلية بالشركة
- ١٣ .١٢ إدارة مخاطر رأس المال بالشركة
- ١٦ .١٣ الموظفون
- ١٦ .١٤ الغرامات والعقوبات

١. لمحة عن الوضع الاقتصادي

الاقتصاد العالمي

كان عام ٢٠١٦ م إيجابياً في معظمه لأسواق الأسهم العالمية حيث ارتفع مؤشر مورغان ستانلي للسلع العالمية (MSCI) بنسبة ٥,٤٪، وقد كان أداء مؤشر مورغان ستانلي للأسواق الناشئة (MSCI EM + ٨,٥٪) أفضل من أسواق مجموعة السبعة (MSCI G7 + ٦,٧٪)، في حين تراجع مؤشر مورغان ستانلي للأسواق المبتدئة (Frontier Markets) (MSCI FM - 3.9%) وكان نمو الناتج المحلي الإجمالي العالمي ٣,١٪، أي أقل مما كان متوقعاً في بداية عام ٢٠١٦ م وبانخفاض طفيف عن النمو في عام ٢٠١٥ الذي بلغ ٣,٢٪، وأقل بكثير من النمو فيما بعد الأزمة والذي بلغ ٤,٢٪ في عام ٢٠١١ م، بالرغم من الدعم الحكومي المستمر. وبعد سنوات عديدة منذ الأزمة المالية، فقد أدى ذلك إلى عدم فعالية التيسير النقدي في أوروبا، حيث ارتفع الناتج المحلي الإجمالي بنسبة ١,٥٪، وكذلك في اليابان (حيث نما الناتج المحلي الإجمالي بنسبة ٠,٥٪). وقد أدى ذلك أيضاً إلى فرض القيود على الحصول على التحفيز المالي، بينما لا يزال التضخم منخفضاً. وقد أدت النتائج الغير متوقعة للاستفتاء على عضوية المملكة المتحدة في منطقة اليورو والانتخابات الرئاسية للولايات المتحدة الأمريكية إلى اضطراب الأسواق، حيث أدى انتخاب الرئيس دونالد ترامب إلى استمرار حالة من عدم الوضوح بالنسبة للسياسة الخارجية وسياسة التجارة، خاصة مع الصين والمكسيك. ومن المتوقع أن تكون السياسة الاقتصادية المحلية الأمريكية توسعية مما سيؤدي إلى ارتفاع أسواق الأسهم الأمريكية. ولا زال نمو الناتج المحلي الإجمالي قوياً في الصين حيث نما بنسبة قدرها ٦,٦٪ وأقوى في الهند (+٧,٦٪). أما في منطقة الشرق الأوسط، فقد ارتفع الناتج المحلي الإجمالي بنسبة ٣,٣٪، بالرغم من انخفاض أسعار النفط التي واجهتها المنطقة خلال معظم السنة، وإن كان ذلك أقل بكثير مقارنة بغيرها من مناطق الأسواق الناشئة/ المبتدئة مثل جنوب آسيا التي نمت بنسبة ٧,٢٪.

الاقتصاد السعودي الكلي

شهد الاقتصاد السعودي نمواً متواضعاً بنسبة ١,٤٪ في عام ٢٠١٦ م (مقابل ٣,٤٪ في عام ٢٠١٥ م) وذلك جراء تراجع أسعار النفط، وانخفاض الإنفاق الحكومي وانكماش السيولة. هذا بالرغم من ارتفاع إنتاج النفط إلى ١٠,٤ مليون برميل/ يوم (مقابل ١٠,٢ مليون برميل/ يوم في عام ٢٠١٥ م). وعلى الرغم من المستوى القياسي للإنتاج، فقد أدى انخفاض أسعار النفط (متوسط السعر ٤٥ دولار أمريكي للبرميل في عام ٢٠١٦ م مقابل ٥٤ دولار أمريكي للبرميل في عام ٢٠١٥ م) إلى انخفاض إجمالي الإيرادات الحكومية بنسبة - ١٤٪ لتصل إلى ٥٢٨ مليار ريال سعودي. وقد ساهمت الإيرادات النفطية بنسبة ٦٢٪ من إجمالي الإيرادات مقارنة بنسبة ٩٠٪ في عام ٢٠١٣ م. دخل المواد غير النفطية زاد بشكل ملحوظ بنسبة بلغت + ١٩٪ على أساس سنوي لتصل إلى ١٩٩ مليار ريال سعودي، لتشكل ٣٨٪ من إجمالي الإيرادات، حيث جاء النمو من دخل الاستثمار المرتفع، في حين شكلت الإيرادات غير النفطية ما نسبته ٨٪ (١٠٣ مليار ريال سعودي) من الإيرادات في عام ٢٠١٢ م. وعلى الرغم من النمو النسبي الكبير، إلا أنه لم يكن كافياً من حيث القيمة المطلقة لموازنة انخفاض الإيرادات النفطية بنسبة - ٢٦٪. وقد بلغت النفقات ٨٢٥ مليار ريال سعودي، ما أدى إلى عجز في الميزانية بمقدار ٢٩٧ مليار ريال سعودي (- ١٨٪ على أساس سنوي). وتم تمويل العجز بشكل أساسي من صافي الأصول الأجنبية إلى جانب إصدار سندات دين دولية ومحلية. وقد ارتفع التضخم إلى ٤,٠٪ في عام ٢٠١٦ م من ٢,٢٪ في عام ٢٠١٥ م وذلك نتيجة لزيادة أسعار الخدمات العامة والوقود. وعلى الرغم من الانخفاض في صافي الأصول الأجنبية، إلا أنها لا تزال مرتفعة وتبلغ ٥٤٤ مليار دولار أمريكي، فيما ارتفعت نسبة الدين إلى الناتج المحلي الإجمالي السعودي إلى ١٢,٣٪ في عام ٢٠١٦ م (مقابل ٧٪ في عام ٢٠١٥ م)، ولكنها لا تزال واحدة من أدنى المعدلات على المستوى العالمي.

وقد طرحت المملكة العربية السعودية رؤية ٢٠٣٠ كخطة تحويلية تهدف إلى التغيير الاجتماعي الاقتصادي في المملكة من خلال الاستفادة من قدرات البلاد. وتقوم رؤية ٢٠٣٠ على ثلاثة محاور (١) المجتمع النشط (٢) الاقتصاد المزدهر، و (٣) الدولة الطموحة. كذلك تم إطلاق برنامج التحول الوطني ٢٠٢٠ كأول خارطة طريق لتحقيق أهداف رؤية ٢٠٣٠. وفي ديسمبر ٢٠١٦ م، أعلن مجلس الوزراء عن برنامج التوازن المالي، وهو امتداد لبرنامج التحول الوطني ٢٠٢٠، بهدف تحقيق ميزانية متوازنة بحلول عام ٢٠٢٠ م. وقد نفذت الحكومة في عام ٢٠١٦ م عدداً من التدابير التي تتوافق مع أهداف برنامج التوازن المالي، مثل خفض إعانات الخدمات العامة والتعديل التصاعدي لرسوم وزارة الشؤون البلدية والقروية. وتعزز الحكومة مواصلة إجراء المزيد من الإصلاحات الإضافية في السنوات المقبلة. وسوف تؤثر مبادرات برنامج التوازن المالي على معظم القطاعات وسوف تعتمد درجة التأثير بشكل رئيسي على مدى اعتماد القطاعات على (١) الطاقة المدعومة والوقود والمواد الأولية، و (٢) العمالة الوافدة، و (٣) الإنفاق الرأسمالي الحكومي. ومع المبادرات التي يجري اتخاذها، فإن الوضع المالي السعودي في طريقه إلى الانتعاش حيث يتوقع تقليص العجز في الميزانية والتجارة في عام ٢٠١٧ م.

النفط

شهد عام ٢٠١٦ م تقلباً في أسعار النفط حيث كان سعر خام برنت ضمن نطاق تداول بنسبة ١١,٤٪، وكانت أدنى نقطة ٢٧,١٠ دولار أمريكي وأعلى نقطة ٥٧,٨٩ دولار أمريكي، ومما تسبب بهذا الانخفاض التخوف من زيادة العروض وارتفاع مستويات المخزون. وقد بلغت مخزونات منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية ٣,١ مليار برميل في نهاية عام ٢٠١٦ م، وهو أعلى بنسبة ١٩,٣٪ من متوسط

الفترة ما بين ٢٠١٠-٢٠١٥م والبالغ ٢,٧ مليار برميل، وهو ما يعادل حوالي ٦٢ يوماً من الاستهلاك. وفي شهري نوفمبر وديسمبر ٢٠١٦م، وافق الأعضاء في منظمة أوبك وغير الأعضاء فيها (بما فيها روسيا والمكسيك وعمان وكازاخستان) على خفض الإنتاج بمقدار ١,٨ مليون برميل يومياً بهدف خفض الارتفاع غير العادي في المخزون مما أدى إلى ارتفاع سعر النفط (برنت) بنسبة ٢٠٪، ليصل إلى أعلى مستوى خلال العام وهو ٥٧,٨٩. وقد شجعت الزيادة في أسعار النفط شركات النفط الصخري على إعادة تشغيل الإنتاج، حيث ارتفع عدد منصات الحفر بنسبة ٥٧٪ ليصل إلى ٤٩٨ منصة في يناير ٢٠١٧م من أدنى مستوياتها في مايو ٢٠١٦م والبالغ ٣١٦ منصة حفر، في حين أن زيادة الكفاءة التي حققها منتج النفط الصخري لم يقابلها في الوقت نفسه انخفاض بنفس نسبة عدد المنصات. ووفقاً لمركز وود ماكنزي، فإن متوسط سعر التعادل للنفط الصخري في أمريكا الشمالية هو الآن أقل من ٥٠ دولاراً للبرميل. ومن المتوقع أن يتوقف اتجاه أسعار النفط في المدى القصير على مستوى الالتزام بخفض الإنتاج المتفق عليه بين أعضاء منظمة أوبك والمنتجين الآخرين ومعدل زيادة إنتاج النفط الصخري في الولايات المتحدة.

البنوك السعودية

في عام ٢٠١٦م ارتفع إجمالي ودائع القطاع المصرفي بشكل طفيف، ويعزى ذلك بشكل أساسي إلى نمو بنسبة +١٣,١٪ على أساس سنوي في ودائع الأجل وودائع التوفير، وهو ما عوض انخفاض الودائع تحت الطلب بنسبة -٠,٢٪ على أساس سنوي. وقد سجلت القروض والسلف نمواً طفيفاً بنسبة +١,٥٪ على أساس سنوي في عام ٢٠١٦م مقابل +٨,٥٪ على أساس سنوي في عام ٢٠١٥م. كما زادت نسبة القروض/الودائع بشكل طفيف لتصل إلى ٨٣,٢٪ في عام ٢٠١٦م مقابل ٨٢,٥٪ في عام ٢٠١٥م، مقابل النسبة التنظيمية المفروضة والمحددة بنسبة ٩٠٪. وقد انخفض إجمالي الدخل الصافي للقطاع المصرفي بنسبة -٥,٤٪ على أساس سنوي ليصل إلى ٤١,٣ مليار ريال سعودي في عام ٢٠١٦م مقابل نمو بنسبة +٥,٤٪ في عام ٢٠١٥م. ويعزى هذا الانخفاض بشكل أساسي إلى نمو إجمالي رسوم انخفاض القيمة لمخصصات خسائر الائتمان والاستثمارات. في عام ٢٠١٦م، ارتفع سعر سايبور (الفائدة على الريال السعودي بين البنوك) من ١,٦٪ إلى ٢,٤٪ نتيجة لضغط السيولة بسبب (١) إصدار السندات المحلية، التي ارتفعت إلى ١٧٨,٤ مليار ريال سعودي من ٨٦,٢ مليار ريال سعودي في عام ٢٠١٥م، مما أحدث أثراً سلبياً ضاعفاً بالنسبة للقطاع الخاص و (٢) التأخير في سداد المستحقات الحكومية وزيادة رأس المال العامل ومتطلبات القروض بالنسبة للشركات. وقد تحسنت السيولة ومعنويات السوق بعد نجاح إصدار السندات الدولية بقيمة ١٧,٥ مليار دولار أمريكي وتسديد المستحقات من قبل الحكومة، حيث ارتفع حجم الكتلة النقدية (م) بنسبة +١,٨٪ على أساس ربع سنوي في الربع الرابع من العام ٢٠١٦م مقابل انخفاض بنسبة -٠,٥٪ في الأشهر التسعة الأولى من العام نفسه. ومع المعالجة المقررة لهذه العوامل، فقد شهدنا انخفاض سعر سايبور إلى أقل من ١,٨٪ ونتوقع في الفترة القادمة أن يتأثر سايبور بشكل رئيسي بالتغير في سعر الفائدة على الدولار الأمريكي. ونعتقد أن النجاح في إصدار سندات دين دولية جديدة سيستمر في تحسين معنويات السوق بالنسبة لوضع السيولة.

قطاعا البناء والعقارات وغيرهما

في إطار خطة التحول الوطني ٢٠٢٠، تعتبر النفقات الرأسمالية على أنشطة البناء أقل بكثير مما كانت عليه في السنوات السابقة. ونرى أن ذلك سيؤثر سلباً على شركات المقاولات وشركات الإسمنت. وكان أداء قطاع الإسمنت ضعيفاً في عام ٢٠١٦م، حيث تراجعت مبيعات الإسمنت بنسبة -٩,٥٪ على أساس سنوي. بالإضافة إلى ذلك، يستمر مخزون الكلنكر في الارتفاع إلى أعلى مستوياته على الإطلاق حيث وصل إلى ٢٨ مليون طن في عام ٢٠١٦م. ونتيجة لهذه التغييرات، فإننا نعتقد أن القطاع العقاري قد تأثر سلباً. ومن المتوقع أن يؤثر التباطؤ في الأنشطة التجارية على قطاع المكاتب، في حين يتوقع أن يؤثر انخفاض الإنفاق الاختياري على قطاع الضيافة. وبالرغم من التأثير السلبي لرسوم الأراضي البيضاء على أنشطة القطاع السكني، فإننا نعتقد أن مشاريع وزارة الإسكان قد تدعم أنشطة القطاع السكني في المستقبل. وقد طرح صناديق الاستثمار العقاري المتداولة (REITs) في الربع الرابع من عام ٢٠١٦م كفئة جديدة من الأصول المتداولة في السوق المالية السعودية (تداول). وهذه الصناديق هي صناديق مغلقة وتستثمر حصراً في العقارات وتوزع أرباحاً ثابتة بنسب عوائد مرتفعة. ويطبق حالياً مفهوم صناديق الاستثمار العقاري المتداولة في أكثر من ٣٦ دولة. وعلى الصعيد العالمي، زادت القيمة السوقية لصناديق الاستثمار العقاري المتداولة لتصل إلى ١,٧٠٠ مليار دولار أمريكي بتاريخ يوليو ٢٠١٦م من ٣٠٠ مليار دولار أمريكي في عام ٢٠٠٣م. وفي الوقت الحاضر، هناك فقط صندوقان للاستثمار العقاري المتداول مدرجان في السوق السعودية، وهما رياض ريت والجزيرة ريت، بقيمة إجمالية قدرها ٦١٦ مليون ريال سعودي. ونتوقع أن يشهد عدد صناديق الاستثمار العقاري المتداولة في المملكة زيادة كبيرة خلال العامين القادمين، وذلك لارتفاع العرض من كبار ملاك العقارات والطلب القوي على الاستثمارات المدرة للدخل المستقر. ومع فرض رسوم على الأراضي البيضاء في المملكة، فإن هيكل صناديق الاستثمار العقاري المتداولة يسمح لكبار المستثمرين العقاريين ممن يملكون العقارات بإيجاد السيولة من خلال إنشاء صناديق استثمار عقاري متداولة. ويمكن استخدام الأموال التي يتم جمعها من خلال إدراج صناديق الاستثمار العقاري المتداولة في تطوير الأراضي البيضاء وبالتالي الحد من دفع الرسوم على هذه الأراضي. ومن المرجح أن يؤدي ذلك إلى إنشاء دورة فعالة من خلال المباني المطورة التي تباع لصناديق الاستثمار العقاري المتداولة واستخدام العوائد لتطوير المزيد من الأراضي البيضاء، وبالتالي تحويل الأراضي البيضاء غير المستغلة إلى أصول مدرة للدخل. ونتوقع أن يلقي الطلب القوي على صناديق الاستثمار العقاري المتداولة دعماً من جانب المستثمرين الراغبين في تحقيق أرباح مستدامة. وبالإضافة إلى ذلك، فقد أثر تباطؤ الاقتصاد سلباً على بعض الشركات والقطاعات التي قامت في الماضي بتوزيع أرباح عالية مثل قطاع الإسمنت. ولذلك، فإننا نتوقع من المستثمرين الذي يبحثون عن أصول مدرة للدخل أن يعمدوا إلى التنويع من خلال الانتقال من القطاعات التي دأبت تاريخياً على توزيع أرباح عالية إلى صناديق الاستثمار العقاري المتداولة.

الاكتتابات العامة

كانت هناك ٣ اكتتابات عامة في عام ٢٠١٦م (شركة الشرق الأوسط للرعاية الصحية، شركة اليمامة للصناعات الحديدية، وشركة لازوردي للمجوهرات) أسفرت عن جمع مبلغ إجمالي قدره ٢,٧ مليار ريال سعودي، وهو ما يقل بشكل كبير عن ٤,٢ مليار ريال سعودي و ٢٥,٢ مليار ريال سعودي التي جمعت في عامي ٢٠١٥ و ٢٠١٤م على التوالي. كذلك انخفض عدد الاكتتابات الجديدة في عام ٢٠١٦ من أربعة في عام ٢٠١٥م وستة في عام ٢٠١٤م. وقد شهد نشاط الاكتتاب العام ارتفاعاً في عام ٢٠١٧م بفعل إطلاق نمو - السوق الموازية، حيث زاد عدد الاكتتابات العامة عن ضعف عدد الاكتتابات التي تم إطلاقها في عام ٢٠١٦م.

الأسواق السعودية والخليجية والعالمية

شهد أداء المؤشر العام لسوق الأسهم السعودية (تاسي) في عام ٢٠١٦م مستوىً عالياً من التقلب، حيث انخفض بشكل حاد في يناير ٢٠١٦م بنسبة ٢٠,١٪ مع هبوط أسعار النفط، مسجلاً أدنى مستوياته في ١٢ عاماً، حيث تم تداول خام برنت ٢٧,١٠ دولار أمريكي. ومع انتعاش أسعار النفط تحسن أداء المؤشر. وقد ارتفع مستوى الترابط بين سعر النفط ومؤشر تاسي إلى ٠,٩ منذ أن قررت أوبك الإبقاء على مستويات إنتاج النفط، وذلك مقابل ٠,٢ في السنوات الثلاث الماضية. وفي الأونة الأخيرة، انخفض هذا الارتباط إلى ٠,٦. ومع الإعلان عن إلغاء البدلات في أكتوبر ٢٠١٦م، تراجع مؤشر تداول العام بنسبة ٢,١٪ منذ بداية العام، متقلباً بين صعود وهبوط في بيئة سوق هابطة، حتى أنه كان في بعض الأحيان واحداً من أسوأ ١٠ أسواق في العالم، بيد أن المؤشر تحسن عقب نجاح إصدار سندات دولية بقيمة ١٧,٥ مليار دولار أمريكي، واستمر تراكم هذه المكاسب بعد الإعلان عن نية الحكومة تدفع المستحقات المتأخرة والاتفاق بين أوبك ومنتجي النفط غير الأعضاء فيها على خفض الإنتاج. وقد جاء إعلان الموازنة العامة لعام ٢٠١٧م دافعاً إيجابياً للسوق ليكون مؤشر تداول العام بحلول نهاية العام مرتفعاً بنسبة + ٤,٣٪ مسجلاً بذلك العام الأول من الأداء الإيجابي في ثلاث سنوات. وضمن أسواق المنطقة، ارتفع سوق أبوظبي للأوراق المالية بنسبة + ٥,٦٪، وسوق دبي المالي + ١٢,١٪، وسوق الكويت + ٢,٤٪، بينما بقي السوق القطري مستقراً حيث ارتفع بنسبة + ٠,١٪ فقط.

على صعيد القطاعات التي يشملها مؤشر تاسي، فقد كان أداء القطاع متفوّتاً في عام ٢٠١٦م حيث كان قطاع الطاقة هو الأفضل أداءً والذي ارتفع بنسبة + ٤١٪ نتيجة لارتفاع أسعار الخدمات العامة. كذلك حقق قطاع البتروكيماويات ارتفاعاً قوياً بنسبة + ٢٥٪، مدفوعاً بارتفاع أسعار البتروكيماويات وهوامشها. وفي المقابل، تراجع أداء قطاعي الفنادق والإعلام بنسبة - ٤٤٪ و - ٢٣,٥٪ على التوالي. وقد انخفض إجمالي صافي الدخل لسوق الأسهم السعودية بنسبة ٥,٣٪ على أساس سنوي ليصل إلى ٩٤ مليار ريال سعودي في عام ٢٠١٦م. وقد أدى تطبيق نظام المستثمر الأجنبي المؤهل إلى فتح السوق أمام المستثمرين من المؤسسات الأجنبية في يونيو ٢٠١٥م. ولكن ما زال المستثمرين الدوليين يمثلون نسبة صغيرة من حجم التداول في سوق الأسهم السعودية من خلال التداول المباشر أو عقود المبادلة (swap)، وذلك لأن السوق السعودية ليست جزءاً من مؤشر معياري عالمي. وقد أسفرت مراجعة مؤشر مورغان ستانلي العالمي (MCSI) في نوفمبر ٢٠١٦م إلى إضافة ١٤ شركة إلى مؤشر مورغان ستانلي السعودي و ٧ شركات إلى مؤشر مورغان ستانلي للشركات الصاعدة ليصل العدد الإجمالي للشركات المضافة إلى ٢٣ و ٤٣ شركة على التوالي. وتبلغ القيمة السوقية للشركات الـ ٧٦ ما مجموعه ١,٣٨٤ مليار ريال سعودي، أي ما يمثل ٨٤٪ من إجمالي القيمة السوقية لجميع الشركات المدرجة في السوق، ومن المتوقع أن يؤدي هذا إلى جانب تخفيف القواعد المتعلقة بشروط المستثمر الأجنبي المؤهل إلى زيادة اهتمام المستثمرين الأجانب بالمؤشر العام لسوق الأسهم السعودية (تاسي) في المستقبل. ويبلغ مكرر الربحية ومكرر القيمة الدفترية لتاسي ١٧,٣٨ و ١,٦٨، على التوالي، ويزيد مكرر الربحية عن المتوسط التاريخي لخمس سنوات والبالغ ١٦,٢٨.

٢. النتائج المالية

شهد الدخل التشغيلي الموحد للشركة للسنة المنتهية في ٣١ ديسمبر ٢٠١٦م انخفاضاً بنسبة ١,٦٪ متراجعاً من ٦٨٠ مليون ريال في العام ٢٠١٥م إلى ٥٧٣ مليون ريال، وهو ما يعود بشكل أساسي إلى انخفاض نشاط الوساطة المالية. وقد انخفضت المصروفات العامة بنسبة ٤٪ متراجعة من ٣٧١ مليون ريال في ٢٠١٥م إلى ٣٥٥ مليون ريال في عام ٢٠١٦م. وأنهت الشركة السنة بصافي دخل قبل الزكاة المستحقة على الشركة الأم قدره ٢٤٠ مليون ريال مقابل ٣٢٦ مليون ريال في عام ٢٠١٥م. كذلك انخفض إجمالي حقوق المساهمين من ١,٠٩٩ مليون ريال في عام ٢٠١٥م إلى ١,٠١٩ مليون ريال في عام ٢٠١٦م. ويعزى هذا الانخفاض بشكل أساسي إلى توزيع أرباح على الأسهم بقيمة ٢٠٠ مليون ريال، وافقت عليه الجمعية العامة في اجتماعها الذي عُقد في ١٢ ديسمبر ٢٠١٦م.

وقد بلغ إجمالي الأصول لعام ٢٠١٦م ١,٢٦٧ مليون ريال (١,٧٣١ مليون ريال في العام ٢٠١٥م) مع تراجع الاستثمارات إلى ٧٦٠ مليون ريال (٨٤٧ مليون ريال في العام ٢٠١٥م)، في حين بلغت الأرصدة لدى البنوك ١١٣ مليون ريال (٥١٧ مليون ريال العام ٢٠١٥م).

٣. أبرز التطورات على صعيد الأعمال

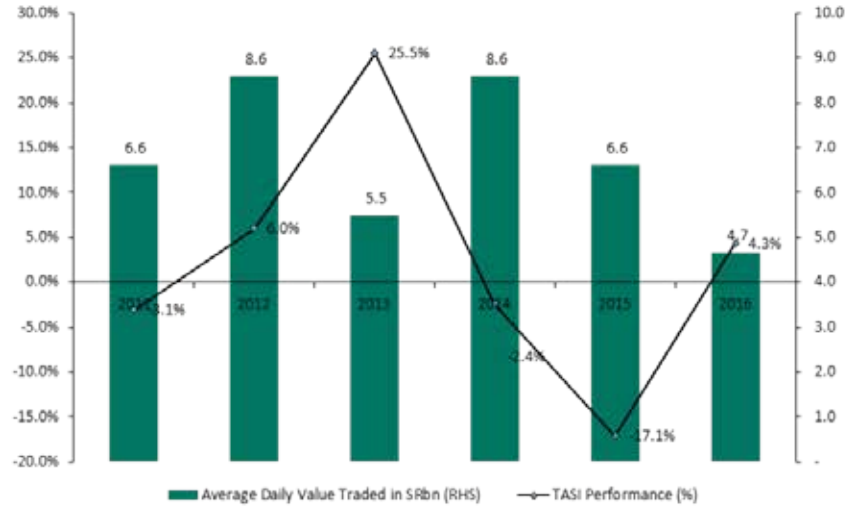
أ) الأوراق المالية

ارتفعت سوق الأسهم السعودية بنسبة +٤,٣٪ في عام ٢٠١٦م، لتغلق عند مستوى ٧,٢١٠ نقطة، مسجلة أول سنة من المكاسب في ثلاث سنوات بعد الهبوط بنسبة -١٧,١٪ في عام ٢٠١٥م و -٢,٤٪ في عام ٢٠١٤م. وقد تأثر الاقتصاد السعودي بعدة عوامل أثرت في ربحية الشركات وتشمل هذه العوامل تذبذب أسعار النفط والوضع المحلي للسيولة وخفض الإعانات الحكومية وخفض بدلات موظفي الحكومة.

في عام ٢٠١٦م، كانت القيمة الإجمالية للأسهم المتداولة في السوق السعودية ١,١٥٧ مليار ريال، بانخفاض بنسبة -٣١٪ على أساس سنوي. وكان متوسط القيمة اليومية المتداولة ٤,٧ مليار ريال، وهو أقل بكثير من مستوى ٦,٦ مليار ريال في عام ٢٠١٥م. ونتيجة لذلك، بلغ صافي الإيرادات التشغيلية ٢٠٥ ملايين ريال، بانخفاض بنسبة -٢٥٪ عن العام ٢٠١٥م. ومع ذلك، فقد تمكنت إدارة الأوراق المالية بالشركة من زيادة حصتها من السوق في عام ٢٠١٦م إلى ١٢,٢١٪ مقابل ١١,٣١٪ في عام ٢٠١٥م.

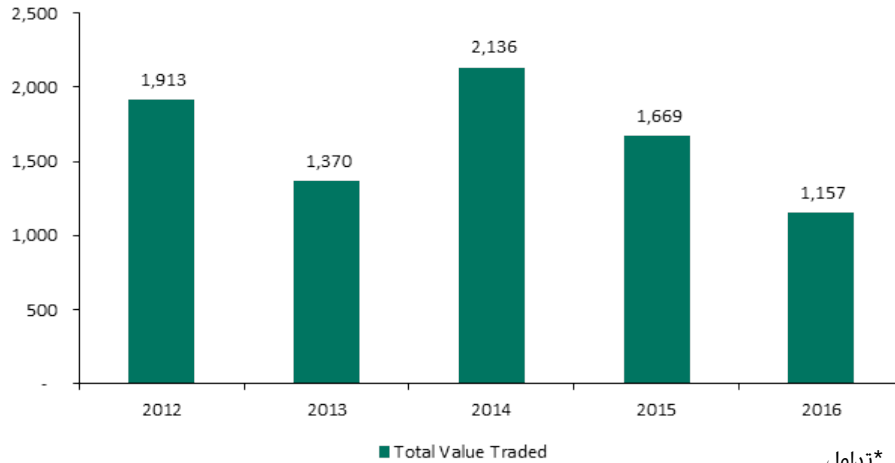
وقد نفذت الشركة ما يقارب ٨,٣ مليون صفقة، وهو ثاني أكبر عدد من الصفقات المنفذة في السوق.

أداء المؤشر العام لسوق الأسهم السعودية (تاسي) ومتوسط القيمة اليومية المتداولة*



*تداول

إجمالي القيمة المتداولة السنوية - ٥ سنوات*



*تداول

ب) إدارة الأصول

بالرغم من البيئة الصعبة التي سادت السوق في عام ٢٠١٦م، فقد ارتفع أداء قسم إدارة الأصول مستفيداً من الزخم الإيجابي الذي توفر في عام ٢٠١٥م. وأسهمت خطة التحول التي تم إطلاقها في عام ٢٠١٤م من قبل إدارة الشركة في تحسين ملحوظ لأداء لجميع أنواع الأصول تحت الإدارة. ونتيجة لخطة التحول، تم تصنيف صندوق الشركة المرن في المرتبة الأولى لعام ٢٠١٦م. كما تعزز أداء محافظ الدخل الثابت وسوق النقد مع المحافظة على حصتها في السوق. كذلك أصبحت منصة الأصول المتعددة لدينا أكبر منصة للصناديق الإسلامية على المستوى العالمي نتيجة لعملية إعادة هيكلة استمرت لمدة سنتين.

الصناديق الجديدة

في عام ٢٠١٦م، أطلقت الشركة صندوقين جديدين للأسهم العامة، هما صندوق الأهلي للأسهم العالمية وصندوق الأهلي للأصول المتعددة والدخل الإضافي، وصندوقاً خاصاً باسم صندوق مكة للضيافة. وسوف تسهم هذه الصناديق في زيادة تشكيلة المنتجات المقدمة للعملاء.

الأصول المدارة

في ديسمبر ٢٠١٦م، بلغ إجمالي الأصول التي تديرها الشركة و تقدم المشورة بخصوصها ١١٤,٦ مليار ريال مقابل ٧٧,٨ مليار ريال في ٣١ ديسمبر ٢٠١٥م.

ج) الخدمات المصرفية الاستثمارية

كان عام ٢٠١٦م عاماً آخر من النمو بالنسبة لقسم الخدمات المصرفية الاستثمارية وكان الإنجاز الأبرز تولى دور المدير المشترك في إصدار سندات دولية بقيمة ١٧,٥ مليار دولار أمريكي من قبل الحكومة السعودية، وهي العملية الأكبر لبيع السندات في الأسواق الناشئة على الإطلاق. وعلاوة على ذلك، وعلى الرغم من الصعوبات الكبيرة التي شهدتها العام، فقد أدى استثمارنا السليم في رأس المال الفكري، إلى جانب تركيزنا على العلاقات طويلة الأمد مع العملاء ومبدأ "العميل أولاً" إلى تعزيز مكانة المصرفية الاستثمارية الرائدة في مختلف خطوط منتجاتنا.

٤. مكافآت أعضاء مجلس الإدارة وأعلى ستة مدراء تنفيذيين

البند	الأعضاء التنفيذيون (ألف ريال)	الأعضاء غير التنفيذيين/ المستقلين (ألف ريال)	أعلى ٦ مديرين تنفيذيين (بمن فيهم الرئيس التنفيذي والمدير المالي) (مليون ريال)
الرواتب والتعويضات	200,000	1,200,000	5,955
البدلات	15,000	66,000	3,657
المكافآت الدورية والسنوية	-	-	14,700
برنامج الخطط التحفيزية	-	-	7,77
أي تعويضات أو مزايا عينية أخرى تدفع بشكل شهري أو سنوي	-	-	-

٥. مجلس الإدارة ولجان المجلس

أ) مجلس الإدارة

يتكون مجلس إدارة الشركة من ٦ أعضاء، منهم اثنان مستقلان، تم تعيينهم من قبل الجمعية العامة العادية. ويجتمع المجلس بشكل ربع سنوي أو أكثر من ذلك بحسب الضرورة.

الاسم	المنصب/ طبيعة المنصب	العضوية في مجالس إدارة أخرى
منصور بن صالح الميمان	<ul style="list-style-type: none"> رئيس المجلس عضو غير تنفيذي 	<ul style="list-style-type: none"> البنك الأهلي التجاري (السعودية) سنا بل السعودية (السعودية)
سارة بنت جماز السحيمي	<ul style="list-style-type: none"> الرئيس التنفيذي عضو تنفيذي 	<ul style="list-style-type: none"> السوق المالية السعودية (تداول) شركة الأهلي المالية دي آي أف سي المحدودة (دبي) شركة باكو (البحرين)
طلال بن أحمد الخريجي	<ul style="list-style-type: none"> عضو غير تنفيذي 	
حامد بن محمد فايز	<ul style="list-style-type: none"> عضو غير تنفيذي 	<ul style="list-style-type: none"> الصندوق السعودي للتطوير العقاري
فيصل بن محمد شرارة	<ul style="list-style-type: none"> عضو مستقل 	<ul style="list-style-type: none"> الشركة السعودية لخدمات النقل (السعودية) الشركة السعودية الوطنية للتأمين (البحرين) الشركة الوطنية للتأمين (السعودية)
مروان بن فيصل الفضل	<ul style="list-style-type: none"> عضو مستقل 	<ul style="list-style-type: none"> وارد للخدمات اللوجستية (السعودية)

سجل الحضور

الاسم	٥ فبراير	١ مايو	٢٤ يوليو	١ نوفمبر	٢١ ديسمبر	المجموع
منصور بن صالح الميمان	✓	✓	✓	✓	✓	٥
سارة بنت جماز السحيمي	✓	✓	✓	✓	✓	٥
طلال بن أحمد الخريجي	✓	✓	✓	✓	✓	٥
حامد بن محمد فايز	✓	✓	✓	✓	✓	٥
فيصل بن محمد شرارة	-	✓	-	✓	-	٢
مروان بن فيصل الفضل	✓	✓	✓	✓	✓	٥

المسؤوليات:

- إعداد ومراقبة ومراجعة وتوجيه استراتيجية مجموعة شركة الأهلي المالية وسياساتها، بما في ذلك اعتماد رؤية المجموعة ورسالتها وفلسفتها وتحديد مبادئها.
- اعتماد خطة العمل السنوية والميزانية التي يقدمها الرئيس التنفيذي ومراقبة أداء الشركة بما في ذلك نتائجها الفصليّة والسنوية.
- اعتماد مستويات الأداء الكلي المستهدفة لمجموعة شركة الأهلي المالية ومراجعة التقدم في ضوء هذه الأهداف.
- اعتماد الاستثمارات والنفقات الرأسمالية وعمليات الاستحواذ والبيع الكبرى غير المدرجة ضمن الميزانية السنوية.
- مراقبة وإدارة حالات التضارب المحتمل في المصالح بين أعضاء الإدارة التنفيذية وأعضاء المجلس والمساهمين، بما في ذلك إساءة استخدام أصول الشركة وسوء السلوك في التعاملات مع الأطراف ذات العلاقة. وعلى المجلس أن يتخذ جميع الخطوات الممكنة في حدود المعقول لتجنب حالات تضارب المصالح الفعلية أو المحتملة أو المتوقعة مع مجموعة شركة الأهلي المالية.

(ب) لجنة المراجعة

تتكون لجنة المراجعة من ٤ أعضاء جميعهم غير تنفيذيين ومنهم اثنان مستقلان. وتجتمع اللجنة بشكل ربع سنوي أو أكثر حسبما تراه ضرورياً.

الاسم	المنصب
لما بنت أحمد غزاوي	الرئيس
أحمد بن عبدالرحمن جابر*	عضو
مروان بن فيصل الفضل	عضو مستقل
عبد الله بن صايل العنزي	عضو مستقل
صبا خفاجي**	عضو

* استقال الأستاذ أحمد جابر في ١ أكتوبر ٢٠١٦ م. ** تم تعيين الأستاذة صبا خفاجي في ١ نوفمبر ٢٠١٦ م.

المسؤوليات وتقرير لجنة المراجعة

- الإشراف على عمل مراجع الحسابات الخارجي واعتماد جميع الخدمات المجازة غير المتعلقة بالمراجعة التي يؤديها مراجعو الحسابات الخارجيون.
- تقييم إدارتي المراجعة الداخلية والالتزام، على أن يكون رئيس المراجعة الداخلية والالتزام مسؤولاً أمام رئيس لجنة المراجعة.
- الوصول إلى مسؤولي مجموعة شركة الأهلي المالية وأعضاء المجلس أو مسؤولي الشركة والشركات التابعة لها، أو مراجعي الحسابات الخارجيين أو المستشار الخارجي، بما في ذلك الوصول إلى جميع المعلومات ذات الصلة، بحسب الضرورة، من أجل القيام بأعمالها ومهامها.
- التأكد من كفاية الموارد المتاحة للقيام بأعمالها ومهامها.
- وضع الإجراءات اللازمة للتعامل مع المسائل التي تهم الموظفين فيما يخص المحاسبة والرقابة والمراجعة الداخلية.
- القوائم المالية.
- الالتزام ومكافحة غسل الأموال.
- رفع التقارير اللازمة إلى مجلس الإدارة.

إدارة الشركة هي المسؤولة عن وضع نظام فعال للرقابة الداخلية والمحافظة عليه وذلك لتنفيذ السياسات والاستراتيجيات التي تمت الموافقة عليها من قبل مجلس الإدارة. نظام الرقابة الداخلية للشركة مبني على أساس ماتعتبر إدارة الشركة مناسباً لنشاطات البنك وأهمية القوائم المالية والمخاطر الأخرى المرتبطة بتلك النشاطات، بالإضافة إلى تكاليف وفوائد تنفيذ تلك النظم. نظام الرقابة الداخلية مصمم لإدارة المخاطر الناشئة عن عدم تحقيق أهداف الشركة عوضاً عن القضاء عليها وبالتالي يوفر ضمان معقول ضد الأخطاء والخسائر الجوهرية. بالإضافة إلى ذلك، قام مجلس إدارة الشركة بتأسيس لجنة المراجعة والتي تقوم بشكل دوري بمراجعة التقارير التي تم تقديمها من قبل إدارة المراجعة الداخلية و المراجعين الخارجيين، وتتضمن تلك التقارير تقييم نظم الرقابة الداخلية. بالإشارة إلى ما تم ذكره، نحن نعتقد أن الشركة تطبق نظم رقابة داخلية فعالة من ناحيتي التصميم والتنفيذ. وخلال العام، لم تكن هنالك أي ملاحظات جوهرية فيما يتعلق بفعالية النظم والإجراءات الداخلية للشركة.

سجل الحضور

المجموع	١١ أكتوبر	١٠ أغسطس	٢٤ إبريل	١٢ إبريل	١ مارس	١٢ يناير	الاسم
٦	✓	✓	✓	✓	✓	✓	لما بنت أحمد غزاوي
٥	-	✓	✓	✓	✓	✓	أحمد بن عبدالرحمن جابر*
٤	-	✓	✓	✓	✓	-	مروان بن فيصل الفضل
٦	✓	✓	✓	✓	✓	✓	عبد الله بن صايل العنزي

* استقال الأستاذ أحمد جابر في ١ أكتوبر ٢٠١٦م

(ج) لجنة الترشيحات والمكافآت
تتكون لجنة الترشيحات والمكافآت من ٤ أعضاء، وتجتمع مرتين في السنة أو أكثر بحسب الضرورة.

الاسم	المنصب
عبدالعزیز بن عبدالله الزید	الرئيس
بليهد بن ناصر البليهد	عضو
فيصل بن محمد شرارة	عضو مستقل
سارة بنت جماز السحيمي	عضو

المسؤوليات

- تطوير السياسة العامة للأجور لمجموعة شركة الاهلي المالية بعد مناقشتها مع الإدارة ومن ثم رفعها إلى المجلس للموافقة عليها.
- الإشراف على وضع وتطبيق إطار الأجور في الشركة والشركات التابعة لها وضمان تماشيها مع الأنظمة المحلية ذات الصلة.
- الموافقة على مكافآت أعضاء المجلس واللجان وتقديم التوصيات اللازمة بشأنها. وإذا كان تعويض أعضاء المجلس على شكل جزء من الأرباح، تقدم اللجنة توصية بهذا الشأن إلى المجلس ومن ثم إلى الجمعية العامة للموافقة عليها وفقاً لنظام الشركات.
- مراجعة واعتماد التوصيات المقترحة بشأن برنامج صندوق شركة الأهلي المالية لحوافز المديرين التنفيذيين.
- موافقة ممثلي شركة الأهلي المالية في مجالس إدارة الشركات والمؤسسات التي تملكها الشركة كلياً أو جزئياً داخل المملكة وخارجها.

سجل الحضور

المجموع	٣ نوفمبر	٧ أغسطس	٧ يناير	الاسم
٣	✓	✓	✓	عبدالعزیز بن عبدالله الزید
٣	✓	✓	✓	بليهد بن ناصر البليهد
١	-	-	✓	فيصل بن محمد شرارة
٣	✓	✓	✓	سارة بنت جماز السحيمي

د) لجنة المخاطر
في عام ٢٠١٦م، شكل المجلس لجنة مخاطر تابعة له وتتكون من ثلاثة أعضاء وتجتمع أربع مرات في السنة أو أكثر حسب
الضرورة.

الاسم	المنصب
حامد فايز	الرئيس
ماجد حمدان الغامدي	عضو
سارة بنت جماز السحيمي	عضو

المسؤوليات

- مراجعة استراتيجية إدارة المخاطر وسياساتها وحدودها سنويا ورفعها إلى مجلس الإدارة للموافقة عليها.
- مراجعة الإطار العام لتنفيذ إدارة المخاطر على مستوى الشركة وتحديثه بشكل دوري وعند الحاجة ورفعها إلى مجلس الإدارة لاعتمادها.
- مراجعة هيكل إدارة المخاطر سنويا والخطط التشغيلية السنوية.
- مراجعة تقارير إدارة المخاطر على أساس ربع سنوي بما في ذلك مخاطر التشغيل ومخاطر السيولة ومخاطر الائتمان وكفاية رأس المال وتقارير التداول بالهامش والمخاطر الائتمانية ومخاطر السمعة والتداول بالهامش.
- مراجعة الإجراءات الداخلية لتقييم كفاية رأس المال على أساس سنوي ورفعها إلى المجلس لاعتمادها ومراجعة مراقبة كفاية رأس المال على أساس ربع سنوي.
- مراجعة إطار إدارة المخاطر ورفعها إلى مجلس الإدارة لاعتماده ومراقبة كتيب الإدارة الخاص بالشركة.
- مراجعة برنامج التداول بالهامش ورفع التوصيات بشأنه إلى مجلس الإدارة لاعتماده بما في ذلك برنامج التمويل والمنتجات ومخاطر التداول بالهامش وإطار مراقبته.

سجل حضور الاجتماعات:

بالنظر إلى أن اللجنة تشكلت في نوفمبر ٢٠١٦م، فهي لم تجتمع سوى مرة واحدة في عام ٢٠١٦م.

الاسم	١٥ نوفمبر	المجموع
حامد فايز	✓	١
ماجد حمدان الغامدي	✓	١
سارة بنت جماز السحيمي	✓	١

٦. المصالح التعاقدية والأوراق المالية وامتيازات الحقوق التي يملكها أعضاء مجلس الإدارة في أسهم الشركة أو أدوات الدين الصادرة عنها

باع عضو المجلس الأستاذ حامد فايز ٣٥,٠٠٠ سهماً في برنامج شركة الأهلي المالية طويل الأجل للأسهم.

٧. التعاملات التجارية أو العقود التي تضم الشخص المرخص له طرفاً فيها ويمتلك أي من أعضاء المجلس أو الرئيس التنفيذي أو المدير المالي، أو أي شخص ذي علاقة، مصلحة فيها

يؤكد مجلس الإدارة أنه ليس لدى أي من أعضائه أو الرئيس التنفيذي أو المدير المالية أي تعاملات تجارية أو عقود تضم الشركة طرفاً فيها.

٨. القروض البنكية

يؤكد مجلس الإدارة أن الشركة ليس لديها أي تسهيلات تمويلية من البنوك أو أي مؤسسات مالية أخرى

٩. التعاملات مع الأطراف ذات العلاقة وأرصدها

تتم التعاملات مع أطراف ذات علاقة بصفة أساسية مع البنك الأهلي التجاري وأعضاء الإدارة العليا والصناديق المدارة من قبل الشركة. ولمزيد من التفاصيل، يرجى الرجوع إلى الملاحظة ١٧ من البيانات المالية.

١٠. الشركات التابعة

اسم الشركة	رأس المال	نسبة الملكية	الهدف	المقر الرئيس ومكان العمل
شركة الأهلي المالية للاستثمار العقاري	100.000 ريال سعودي	100%	امتلاك وتسجيل العقارات بالنيابة عن الصناديق العقارية	السعودية
شركة الأهلي المالية دي آي أف سي المحدودة (من خلال الشركة القابضة)**	2,500.000 دولار أمريكي	100%	تقديم خدمات إدارة الاستثمار	مركز دبي المالي العالمي، دبي
كابيتال بارتنرشب (كيمان) هولدنغز لمتد (مخصصة الغرض)*	50,000 دولار أمريكي	100%	الاستثمار	جزر الكايمان
صندوق أوركس للأسهم الخاصة الإقليمية *	1,000 دينار بحريني	50%	شركة صندوق استثماري	البحرين
شركة باكو ذ.م.م	20,000 دينار بحريني	100%	تنفيذ برنامج تملك أسهم الموظفين	البحرين
شركة الأهلي المالية لإدارة الاستثمارات بي إل سي*	-	100%	شركة استثمارية برأس مال متغير	دبلن، إيرلندا

* بعض الشركات التابعة هي شركات تأسست من قبل شركة الأهلي المالية لأغراض خاصة (SPVs) ولا تقوم بأنشطة تجارية وذلك كما هو موضح في الإيضاحات المرفقة بالقوائم المالية المدققة.

** تم تغيير اسم شركة إيستجيت كابيتال جروب المحدودة إلى شركة الأهلي المالية دي آي أف سي المحدودة بتاريخ ٢٩ أبريل ٢٠١٦م.

١١. نتيجة المراجعة السنوية لفعالية إجراءات الرقابة الداخلية بالشركة

تُعدّ إدارة المراجعة الداخلية بالشركة إدارة مستقلة، تقيّم هيكل الرقابة الداخلية بالشركة، وتقدم المشورة للإدارة العليا بشأن وضع حلول الرقابة ومتابعة تطبيق هذه التدابير.

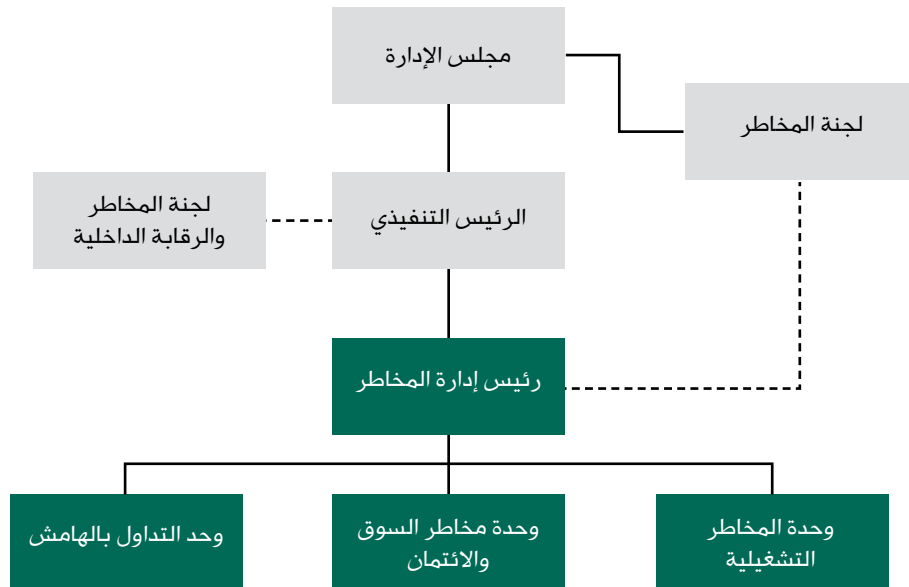
وتضطلع هذه الإدارة بمهمة وضع خطة المراجعة السنوية للجنة المراجعة التابعة للمجلس، وهي تشمل عمليات التدقيق السنوية والمراجعات التنظيمية والمتابعة المستمرة للمسائل التي تكشفها عمليات التدقيق لضمان معالجة هذه المسائل بشكل مرض خلال العام. وقد أجرت إدارة المراجعة الداخلية خلال عام ٢٠١٦م وأنجزت عمليات المراجعة المقررة باستثناء عمليتين تم إبلاغ لجنة المراجعة بهما. كذلك أتمت بنجاح معالجة مختلف الملاحظات التي تم تحديدها خلال العام. وأجرت عدة عمليات مراجعة خاصة بطلب من الرئيس التنفيذي و/ أو الإدارة العليا.

١٢. إدارة مخاطر رأس المال بالشركة

تشكل إدارة المخاطر وظيفة أساسية في الشركة، وهي مسؤولة عن تصميم ووضع وتنفيذ إجراءات وسياسات إدارة المخاطر والإطار العام الذي يُعنى بتحديد وتقييم ومتابعة ومراقبة المخاطر المرتبطة بالسوق والائتمان والسيولة والأمانة والتشغيل وتنشأ من الأنشطة التجارية للشركة في جميع خطوط عملها وأقسام الدعم فيها. ويكمن دور إدارة المخاطر في ضمان عدم بلوغ عوامل المخاطرة مستويات عالية بالنسبة إلى وضع رأس مال الشركة ومركزها المالي. وإدراكاً لأهمية دور إدارة المخاطر، أنشأت الشركة قسماً خاصاً متكاملًا لإدارة المخاطر برئاسة رئيس إدارة المخاطر الذي يتبع مباشرة الرئيس التنفيذي.

إطار إدارة المخاطر والحوكمة

انطلاقاً من إيمان إدارة الشركة بضرورة وجود نظام قوي لإدارة المخاطر، شكلت عدة لجان إدارية تعنى ليس بإدارة المخاطر فحسب، بل ومعالجة جميع المسائل المرتبطة بأعمال الشركة واستراتيجيتها وتؤثر في الوضع العام للمخاطر التي تواجه الشركة. ومن هنا، تشكل إدارة المخاطر جزءاً أساسياً من نظام الحوكمة ويشارك رئيسها في عضوية أهم لجان الإدارة العليا الأساسية. وفيما يلي الهيكل التنظيمي لإدارة المخاطر بالشركة:



لجنة المخاطر التابعة للمجلس

في عام ٢٠١٦، وافق مجلس إدارة شركة الأهلي المالية على تشكيل لجنة المخاطر التابعة للمجلس والتي تتمثل مهمتها الأساسية في مساعدة المجلس في تنفيذ الرقابة على إدارة المخاطر. وقد جاء تشكيل هذه اللجنة الفرعية تأكيداً لالتزاماته بضمان الرقابة السليمة على إدارة المخاطر والمواءمة بين إطار حوكمة المخاطر والقدرة على تحمل المخاطر وإدارة رأس المال بشكل عام. ويتم تعيين أعضاء لجنة إدارة المخاطر من قبل مجلس الإدارة. ولا تضم في عضويتها رئيس إدارة المخاطر إنما يدعى إلى حضور اجتماعاتها. وتجتمع اللجنة أربع مرات في السنة على الأقل.

سياسات المخاطر وحدودها

وضعت الشركة سياسات وحدوداً لمراقبة المخاطر في مختلف الأقسام وعلى مستوى الشركة ككل. وتُعدّ حدود المخاطر هذه نقاطاً محددة لمراقبة عناصر الخطر الفعلي وضمان عدم خروجها عن المستويات المعقولة بالنسبة إلى الشركة. وبمجرد تجاوز حدود المخاطر، تبادر الإدارة نحو اتخاذ الإجراءات المناسبة لضبط المخاطر ذات الصلة. إضافة إلى ذلك، تعمل جميع أقسام العمل وأقسام الدعم في الشركة وفقاً لإجراءات عمل موحدة معتمدة تجري مراجعتها باستمرار.

إدارة المخاطر للأطراف النظيرة

لإدارة المخاطر المرتبطة بالأطراف النظيرة، تعمل الشركة ضمن حدود معينة معتمدة فيما يتعلق بالأطراف النظيرة للتعامل على مستوى جميع قطاعات العمل، وهذا يشمل المراجعة الدورية لهذه الأطراف والوسطاء وقواعد الاستثمار. وتضمن الأسس العامة للائتمان في الشركة اعتماد الحدود الائتمانية فقط للأطراف النظيرة التي تستوفي معايير الائتمان والمراجعة الائتمانية المناسبة. وتندرج إجراءات تخفيف المخاطر الائتمانية للتعامل مع تلك الأطراف ضمن اختصاصات قسم إدارة المخاطر. ويدعم هذه الحدود المراقبة اليومية الحثيثة للحدود من قبل إدارة القسم مع تقارير دورية تُرفع إلى لجان المخاطر ومجلس الصندوق.

إدارة مخاطر السوق

فيما يتعلق بمحفظة الاستثمارية الخاصة، تتعرض الشركة لمخاطر السوق التي تتمثل في مخاطر أسعار الفائدة ومخاطر العملات (الصرف الأجنبي) ومخاطر أسعار الأسهم. وبالنسبة إلى الاستثمارات الخاصة، لدى الشركة إطار عام معتمد لإدارة الاستثمارات الخاصة بما في ذلك حدود استثمار معتمدة من قبل مجلس الإدارة لمختلف فئات الأصول، الأمر الذي يقيد الاستثمار بمستوى المخاطر المعتمد. وتجري مراقبة حدود الاستثمار/ المخاطر هذه بشكل مستقل من قبل قسم إدارة المخاطر. وإضافة إلى ما سبق، لدى الشركة سياسات مفصلة للمخاطر بخصوص إدارة مخاطر السوق.

المخاطر الخاصة بصناديق الاستثمار

تدير الشركة كميات كبيرة من أصول العملاء ضمن صناديق الاستثمار أو بالوكالة. وتدار كل صناديق الشركة وفقاً لقواعد الاستثمار وحدود المخاطر المعتمدة. ومن منظور استثماري، تنطوي صناديق الاستثمار في أسواق النقد على مستوى من مخاطر السوق منخفض نسبياً نظراً إلى طبيعتها سيولتها؛ إذ إنها تتكون بشكل أساسي من ودائع مريحة ذات سيولة لدى مؤسسات مالية عالية الجدارة الائتمانية، وهي بطبيعتها قصيرة الأجل، ما يجعلها في الغالب بعيدة عن مخاطر التغيرات في أسعار الفائدة، وبالتالي لا تخضع لمخاطر كبيرة من ناحية أسعار السوق أو السلع، ويبقى توزيع الصكوك لهذه الصناديق معتدلاً نسبياً ويعتمد على عاملي العائد والمدة. ومن بين التدابير المعتمدة، قيام إدارة المخاطر بمراجعة ومراقبة مجموعة من المؤشرات مثل المتوسط المرجح لمدة استحقاق الصناديق وتوزيع أجل الاستحقاق ومستويات المخاطر والاستثمار المرتبطة بالجهات المصدرة، ومجموعات مصدري الأوراق المالية والقطاعات الاقتصادية.

من ناحية أخرى، تُعدّ صناديق الأسهم مقارنة بأدوات سوق النقد وصناديق الدخل الثابتة عرضة لتقلبات السوق بسبب مخاطر أسعار الأسهم. وتدار هذه المخاطر من خلال وضع إستراتيجيات محددة لتوزيع الأصول وشروط استثمارية للصناديق. ومن زاوية الإشراف الإداري، لدى الشركة مجلسان لإدارة الصناديق يظطلعان بمهمة توفير الرقابة على صناديق الأسهم وصناديق الدخل الثابت بشكل منفصل.

المخاطر الخاصة بالمحافظ الاستثمارية المدارة من قبل الشركة

تدار جميع المحافظ الاستثمارية المدارة من قبل الشركة وفقاً لنصوص تفويض الاستثمار وسياسة الاستثمار المعتمدة. وترأب الحدود والقيود المقررة للمحافظ الاستثمارية على أساس يومي وبشكل منفصل من قسم إدارة المخاطر باستخدام نظام آلي متطور.

مخاطر السيولة

إن الإدارة الفعالة لمخاطر السيولة تساعد على ضمان قدرة الشركة على الوفاء بالتزاماتها المتعلقة بالتدفقات النقدية والاحتفاظ بمصادر تمويل متنوعة لدعم نشاط الشركة. وغالباً ما ينشأ خطر السيولة نتيجة لعدم توافق هيكل آجال الاستحقاق بين الموجودات والمطلوبات. وتتسم استراتيجية الشركة لإدارة السيولة بالعناصر التالية:

١. اعتمد المجلس جملة من السياسات التي تشترط وجود جزء كبير من الاستثمارات الخاصة في أدوات ذات سيولة.
٢. بالنسبة إلى المحافظ الاستثمارية المدارة من قبل الشركة والصناديق، تدار مخاطر السيولة من خلال الأسس والقواعد والحدود والأدوات المعتمدة للسيولة والقيود المفروضة على الفترة المتبقية من مدة الاستحقاق ومدة الاستحقاق المرجحة لصناديق سوق النقد وأدوات الدخل الثابت.
٣. الاحتفاظ بالسيولة والنقدية المضمونة من خلال الاستثمار في صناديق أسواق النقد التي توفرها الشركة، أو فقط لدى الأطراف المعتمدة باستخدام الودائع أو المرابحات قصيرة الأجل.
٤. استثمار النقدية لدى جهات عالية الجدارة الائتمانية بحيث تجري مراقبة تصنيفها الائتماني ووضعها المالية باستمرار وبشكل مستقل من قبل قسم إدارة المخاطر.
٥. تعتمد الشركة على التدفقات النقدية التشغيلية والرأسمالية الداخلية كمصادر رئيسة للأموال بشكل مستمر. فإذا ما طرأت ظروف كان فيها حاجة ماسة إلى السيولة، فإن هناك احتياطات أو تسهيلات متاحة من داخل المجموعة.

المخاطر التشغيلية

تعتبر الشركة أن الخلل في الرقابة الداخلية ونظام الحوكمة هو أهم جوانب المخاطر التشغيلية لأن هذا الخلل يمكن أن يؤدي إلى خسائر مالية من خلال الخطأ أو الاحتيال أو عدم التصرف في الوقت المناسب. وتؤكد الشركة أن نظم المعلومات الإدارية الجيدة وثقافة الرقابة الداخلية القوية وخطط للطوارئ جميعها عناصر أساسية للإدارة الفعالة للمخاطر التشغيلية. ولذا فهي تتخذ التدابير اللازمة لوضع الإجراءات والنظم باستمرار لدعم هذه المتطلبات. وتراجع المخاطر التشغيلية بشكل مستمر من أجل تحديث بيانات المخاطر وضمان إعادة صياغة الضوابط الداخلية بشكل استباقي بغرض الحد من المخاطر الناشئة. ويطلع كل مدير قسم بالمسؤولية عن تحديد وتقييم المخاطر التشغيلية لقسمه ويدعم هذه العملية رئيس إدارة المخاطر.

تتبع الشركة طريقة منظمة لتحديد المخاطر التشغيلية والحد منها وهذا يشمل تحديد المخاطر وحجمها ومتابعتها. وفي عام ٢٠١٦م، أجرت الشركة عملية تقييم شاملة للمخاطر التشغيلية تهدف إلى تحديث نهجها في إدارة المخاطر التشغيلية وأنجزت مشروعاً شاملاً للتعامل مع المخاطر وإدارتها من أجل تحديث إجراءاتها في هذا المجال وإعادة تقييم المخاطر التشغيلية داخل الشركة.

وكجزء من التحسينات التي بدأت في عام ٢٠١٦م، تم تعزيز آليات الإبلاغ عن المخاطر التشغيلية من أجل إدارة وتحجيم الحوادث المرتبطة بالمخاطر التشغيلية وباتت بيانات الخسائر التشغيلية الآن مرتبطة بإجراءات الإبلاغ عن حالات المخاطر التشغيلية وإجراءات الرقابة المالية. وبالإضافة إلى ذلك، وافق مجلس الإدارة على إطار جديد لسياسة إدارة المخاطر التشغيلية.

بالنسبة لمخاطر التشغيل قليلة الاحتمال وذات التأثير المحتمل الكبير على الأصول ويمكن التأمين عليها، فإن الشركة تستخدم وثائق التأمين. ولهذا الغرض، تحتفظ الشركة بغطاء تأمين بموجب وثائق التأمين التالية:

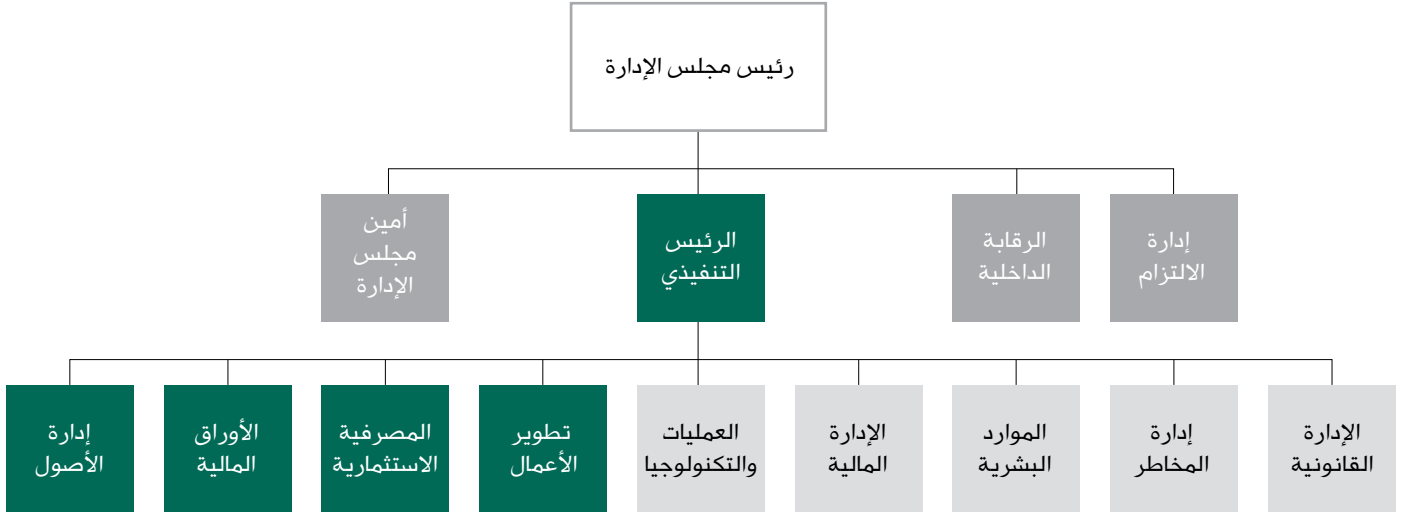
- تأمين التعويض المهني
- التأمين على مسؤولية المدراء والمسؤولين؛
- التأمين على المسؤولية العامة
- التأمين على المسؤولية عن جرائم الإلكترونية
- التأمين البنكي الشامل، و
- تأمين الممتلكات ضد جميع المخاطر

إدارة استمرارية العمل

أعدت الشركة برنامجاً شاملاً لإدارة استمرارية العمل من أجل المحافظة على جاهزيتها للتعامل مع مختلف حالات الطوارئ والظروف الاستثنائية. ولهذا الغرض، فهي تحتفظ بخطط وإجراءات مختلفة منها خطط لضمان استمرارية العمل وإجراءات للتعامل مع الحوادث وحالات الطوارئ واستراتيجية لاستعادة الأعمال وضمان استمرارية العمليات الأساسية لمجموعة كاملة من الأقسام الأساسية ووظائف الدعم وتشكيل إطار لاستمرار تصريف الأعمال. ولضمان اعتماد الإطار العام لاستمرارية العمل على مستوى الشركة، فقد تم إنشاء لجنة توجيهية لاستمرارية تصريف الأعمال من أجل وضع برنامج لاستمرارية الأعمال وتنفيذه ومتابعته. وفي عام ٢٠١٦م، أجرت إدارة الشركة تعديلات على الإطار العام لإدارة استمرارية الأعمال، بما في ذلك تعيين مشرفين ومسؤولين في مختلف الأقسام القسم للإبلاغ عن الحوادث ذات العلاقة تحت إشراف رئيس إدارة العمليات والتكنولوجيا.

١٣. الموظفون

بلغ عدد العاملين في الشركة في نهاية العام ٢٠١٦م ٢٧٣ موظفاً بنسبة سعودة قدرها ٨٢,٥٪. وبهدف تركيز الجهود والموارد وزيادة الفعالية والكفاءة في الأداء العام للشركة، فقد تم إجراء تغييرات هيكلية في إدارة الثروات والأصول وإدارة الأوراق المالية وإدارة العمليات والتكنولوجيا.



١٤. الغرامات والعقوبات

في عام ٢٠١٦م، تم تغريم الشركة مبلغ ١٠,٠٠٠ ريال.

ختاماً، يسر مجلس الإدارة أن يعترف بهذه الفرصة ليعرب عن تقديره وامتنانه لعملاء شركة الأهلي المالية ومساهميها وموظفيها على دعمهم خلال العام ٢٠١٦م. كذلك يقدم المجلس شكره إلى هيئة السوق المالية لتوفيرها كل ما يساهم في تطوير قطاع الخدمات المصرفية الاستثمارية، وهو ما تظهر نتائجه في النمو الاقتصادي المطرد للمملكة بإشراف وتوجيه من خادم الحرمين الشريفين وصاحب السمو الملكي ولي العهد وولي ولي العهد حفظهم الله.

والسلام عليكم ورحمة الله وبركاته.

مجلس الإدارة